

المنتجات الزراعية متوقفة في الحدود الأردنية والحكومة بدور «المتفرج»!

يشهد تصدير المنتجات الزراعية عرقلة ملحوظة ومفتعلة على الحدود الأردنية من خلال توقيف برادات تلك المنتجات لأيام طويلة من دون توضيح الأسباب من الجانب الأردني، إذ تصل فترة توقيف البرادات لعشرة أيام، والتي تسهم بإتلاف المنتجات وخسارة التجار المصدرين من دون مساهمة حكومية وتحرك سريع لحل تلك المعضلة ومساعدة المزارعين والتجار والتي تتكرر سنوياً.

وانخفض عدد برادات المنتجات الزراعية للخضر والفاواكه نتيجة العرقلة على الحدود الأردنية لمصلحة البرادات الأردنية، فتقوم الجهات الأردنية بتشجيع التصدير الأردني للخضر والفاواكه وتصديرها للدول الأخرى، وتعاكس التصدير السوري لهذه المنتجات، بحسب ما أشار إليه عضو لجنة سوق الهال محمد العقاد في حديثه لـ«الاقتصادية».

ص ١٦

هل أمانة الخبز ستصل لمستحقها؟

توفير في كميات الخبز والدقيق والقمح وتقليل الهدر

في الوقت الذي تتركز فيها الجهود الحكومية نحو تقديم التوضيحات عن آلية الدعم الجديدة بنحويها إلى نقدي، وأخذ رؤية الحكومة بعين الاعتبار من قبل الجهات كافة بما فيها المواطنين، يأتي دور وسائل الإعلام كحالة متوازنة ومساوية من حيث الأهمية في تبيان وشرح هذه الخطوات التي باتت تأخذ الكثير من التأويلات والتفسيرات غير الواضحة لدى الكثير، التحول من دعم السلع للنقد يحمل أوجهاً عدة، لتأتي التأكيدات من قبل وزير المالية والشؤون الاجتماعية باقتصاره على الخبز مبدئياً، فيما تلاها حوار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور سامر الخليل في لقائه الأخير الذي أتى مكملاً لحلقة الدعم، بتأكيد على أن الحكومة لن تدخر أي جهد لإيصال الدعم إلى مستحقيه بكل الطرق، مع التزامها المطلق بأشكال الدعم القائم على مستوى التربية والتعليم والصحة والكهرباء والماء والخبز.

وحوار وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم الذي أوضح أن الحكومة اعتمدت منذ فترة من الزمن تحديد المستهدفين الذين يستحقون الدعم، وعدد بطاقات الأسر تتجاوز ٤٠١ ملايين، وحول المبالغ النقدية التي ستصل لحساب صاحب حق الدعم عبر حسابه المصرفي هي الفارق بين سعر رطله الخبز المحدد وبين فارق التكلفة النهائية الذي سيصل إليه سعر رطله الخبز.

ومن جهته بين وزير الاتصالات والتقانة المهندس إياد الخطيب أن منصة الدعم النقدي ستكون جاهزة خلال الأشهر الثلاثة القادمة وأن دور الوزارة في عملية تحويل الدعم الحكومي إلى نقدي هو تأمين البنية التحتية الكاملة من الناحية التقنية للتحويل الرقمي.

ص ٧-٦

السكن حلم بعيد المنال.. والوزارة تعمل على ترتيب أوراقها

وزير الأشغال العامة والإسكان لـ«الاقتصادية»: عمليات بيع وهمية.. ودفاتر بين شراء وبيع من شخص لآخر!



والدول الصديقة هي الآن بمرحلة تبادل الأفكار لتذليل عوائق العقوبات والأسعار.

حوار موسع أجرته «الاقتصادية» مع وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف، تناول محاور عدة تم طرحها كما يتناولها ويتساءل حولها المواطن السوري، أجاب عنها الوزير بمسؤولية وواقعية وشفافية.

ص ٤-٢

يسعى المواطن السوري وخاصة شريحة الشباب لتأمين مسكن العمر، واقع صعب والمأمول فيه اقتراب من المستحيل، فمشكلة العقارات عموماً قديمة تراكمية متشعبة، ومن الظلم تحميلها لجهة بمفردها، أو لحقبة زمنية بمعزل عن سابقاتها، هذه المشكلة عمقتها الحرب، وزادتها قسوة وأخرتها خطوات كانت قد سارت بها قدماً قبل ١٣ عاماً، وما تعرضت له البنية العقارية بشقيها (الخاصة والعامية) من خسائر كبيرة ودمار يحتاج إلى عقود من العمل الحثيث لترميم فاقده، مع شح وتوقف مصادر التمويل، فما الذي يتم العمل عليه حالياً في الشأن الأكثر أهمية للمواطن؟ حيث تأمين المنزل أهم أسس الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي الاقتصادي، ومن هنا تتبع ضرورة تضافر جهود الجميع لإيجاد الحلول بناءً وتسعيماً، وهذه مسؤولية جهات عدة خلافاً لما هو معتقد شعبياً بأنها على عاتق وزارة الإسكان بمفردها.

تحت ظروف استثنائية متعددة مستويات الصعوبة، لم تتوقف وزارة الأشغال العامة والإسكان عن العمل والإنجاز، محققة نسب تنفيذ متفاوتة بين ٣٠ بالمئة و٧٠ بالمئة، إضافة لتسليم ٤٠ ألف شقة سكنية في السكن الشبابي والعمالي خلال سنوات الحرب، وتذليل أغلبية العقبات أمام ما تبقى من مشاريع متعثرة، إضافة لإنجاز أبنية الشريحة الأولى من متضرري الزلزال بنسبة ١٠٠ بالمئة وللثانية ٧٠ بالمئة، في حين تقوم شركاتها بتنفيذ نحو ألف مشروع بخطة إنتاجية ٥٠٠ مليار ليرة، كل ذلك مع جهود جبارة في إعادة بناء الخطط وتصحيح المفاهيم، وإرساء أسس متينة للقيام، كي يكون الإنجاز بالشكل الأمثل والأسرع في مرحلة إعادة الإعمار، فبلغت مناطق التطوير العقاري الحديثة الجاهزة للتنفيذ ٢٧ منطقة، بدأ العمل بإحداها في حمص وأخرى قيد الانطلاق بريف دمشق، مع ضبط عمل الجمعيات السكنية، إضافة لمشاريع شراكة مع القطاع الخاص

أساتذة اقتصاد: قبل الدعم.. المطلوب بيانات شفافة وإصلاح الرواتب والأجور

ص ٩-٨

مشاريع تعيد الألق والحياة

لحلب العاصمة الاقتصادية للبلاد

ص ١٣-١٢

هل استثمرنا في طاقاتنا الحية

كما استثمرت دول كثيرة في طاقاتها الميتة؟!

ص ١٧

في مؤشرات «الاقتصادية»..

تذبذبات حادة في تداولات الدولار مقابل الين الياباني واليوان الصيني

ص ١٩-١٨

٢٠٠ مشروع قيد الترخيص والتنفيذ باستطاعة ٣٠ ميغاواط

الطاقات المتجددة.. مقومات ضخمة واستثمار لايزال في بداياته

الحالية والخطط التي تعمل الوزارة على تنفيذها.

وصدرت العديد من التشريعات والقرارات لتحفيز الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، وتحقيق إستراتيجية الوزارة حتى عام ٢٠٣٠ لإنتاج ٤٠٠٠ ميغاواط، منها ٢٥٠٠ ميغاواط مشاريع كهروضوئية و١٥٠٠ مشاريع كهروحرارية، سينتوي القطاع الخاص مهمة تنفيذ الجزء الأكبر من هذه المشاريع نظراً للمرونة التي يتمتع بها هذا القطاع وقدرته على تأمين السيولة اللازمة إذ يقدر حجم التمويل اللازم لهذه الإستراتيجية بنحو ٣,٥/ مليارات دولار. وهناك توجه لتطوير عمل صندوق دعم الطاقات المتجددة وزيادة نسبة مساهمته للتشجيع على الاستفادة من تطبيقات الطاقات في جميع القطاعات ولاسيما القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية.

ص ١١-١٠

مقومات ضخمة تمتلكها سورية في مجال الطاقات المتجددة من حيث الموقع والمناخ، ويؤدي تسخيرها بالطريقة الصحيحة ليس فقط إلى تغيير مشهد الطاقة في سورية بل إلى التأثير في سوق الطاقة، لكن الطريق لاستغلال هذه الطاقات محفوف بالتحديات نظراً لضعف التمويل والتكلفة المرتفعة لها والتي تحتاج إلى ميزات طائلة.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات فإن الاهتمام والتشجيع على الاستثمار فيها مستمر وصدر العديد من المراسيم والقرارات المهمة بما يدعم رؤية وزارة الكهرباء لتحقيق إستراتيجية الطاقات المتجددة لإنتاج ٤ آلاف ميغاواط حتى عام ٢٠٣٠.

«الاقتصادية» طرحت موضوع الاستثمار في الطاقات المتجددة مع معاون مدير عام المركز الوطني لبحوث الطاقة للشؤون العلمية الدكتور يونس علي الذي شرح واقع الطاقات وإنتاجيتها